المتغيرات العالمية و أثرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي الأردني

لنهاية العام 2022

مركز دراسات الأمة

إعداد الدكتور سليمان الشياب

أستاذ الاقتصاد والتمويل

الفهرس

العنوان	الصفحة
المقدمة	3
المتغيرات العالمية ومؤشرات الاقتصاد الاردني	4
اولا : الناتج المحلي الإجمالي	4
ثانيا : تطورات المالية العامة خلال 2022	5
ثالثا: عجز الحساب التجاري	8
رابعا : الدين العام	9
خامسا: البطالة	10

مقدمة

مر الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة بعدة أزمات وواجه جملة من التحديات أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم عالميا متأثرا بالعديد من العوامل منها الاختلالات في سلاسل التوريد التي نجمت عن وباء كورونا وارتفاع كلف النقل، والحرب الروسية الأوكرانية واستمرار الإغلاقات الصينية وهذه أدت إلى ارتفاعات متتالية في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات حيث بلغ معدل التضخم العالمي 8.7% خلال عام 2022 مقارنة مع 4.7% عام 2021 .

التحديات والأزمات دفعت البنوك المركزية العالمية إلى انتهاج سياسة نقدية تشددية (انكماشية) فقامت برفع أسعار الفائدة عدة مرات حيث قام الفدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة خلال عام 2022 سبع مرات بمقدرا 4.25% حيث قفزت أسعار الفائدة في السوق الأمريكي من 0.25% إلى 4.5% وكانت البنوك المركزية العالمية تتبع الفدرالي الأمريكي في رفع أسعار الفائدة في بلدانها مما أدى الى تباطؤ الاقتصاد العالمي 3% خلال عام 2022 مقارنة مع نمو نسبته 6.3%عام 2021.

المتغيرات العالمية ومؤشرات الاقتصاد الاردني

انعكست السياسات المالية التي اتبعها الفدرالي الأمريكي على الاقتصاد الأردني مباشرة؛ فالدينار الأردني مثبت سعره أمام الدولار منذ تسعينيات القرن الماضي ما دفع البنك المركزي الأردني لرفع سعر الفائدة في السوق في كل مرة كان الفدرالي الأمريكي يرفع سعر الفائدة؛ و نتيجة لذلك أصبحت أسعار الفائدة في السوق المحلي الأردني مرتفعة مما أثر على النمو الاقتصادي الذي لم يتجاوز معدل النمو فيه الـ 2.5% خلال عام 2022.

متأثرا بارتفاع أسعار الطاقة والعوامل الخارجية مثل سلاسل التوريد والحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار الفائدة ارتفع التضخم لعام 2022 إلى 4.2% في حين لم يتجاوز 1.4% في العام 2021، ويتوقع أن يستمر تأثير هذه العوامل العام 2023 والأعوام اللاحقة وأن ينعكس سلبا على قدرة الطبقة المتوسطة الأردنية على الاقتراض لغايات الاستثمار أو لغايات القروض العقارية أو السيارات ويمكن حصر أهم المؤشرات بالاتي:

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياسا للرفاهية التي يعيشها الفرد في المجتمع وذلك من خلال مقدار حصة الفرد من هذا الناتج، وكلما زادت حصة الفرد من الناتج المحلي كلما زادت رفاهية المجتمع.

وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي الأردني نموا بنسبة 2.5% بأسعار السوق الثابتة خلال اعام 2022 ليبلغ 31032.1 مليون دينار مقارنة مع نسبة نمو 2.2% لعام 2021.

وسجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية نموا بنسبة 5.2% ليصل الى 33690.6 مليون دينار بالمقارنة مع نمو نسبته 3.5% عام 2021.

وتحقق هذا النمو في ظل تحسن الأداء للعديد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية أبرزها مؤشرات القطاع الخارجي كالدخل السياحي والصادرات وحوالات الأردنين المغتربين، وجاء مدفوعا أيضا بتحسن القطاعات التي تضررت نتيجة الإغلاقات التي فرضتها أزمة كورونا بعد أن تم فتح هذه الإغلاقات مثل قطاع المطاعم والفنادق والنقل وتجارة الجملة والتجزئة.

معدلات النمو الاقتصادي بالأسعار الجارية والثابتة 2019-2022

	2019	2020	2021	2022
بالأسعار الجارية الناتج الإجمالي المحلي	2.6	2.1-	3.5	5.2
بالأسعار الثابتة	1.8	1.6-	2.2	2.5

- المصدر: نشرة البنك المركزي.

ثانيا: تطورات المالية العامة خلال 2022

أظهرت بيانات المالية العامة خلال عام 2022 انخفاضا في العجز المالي الكلي بعد المنح مقارنة بعام 2021 بحوالي 178.1 مليون دينار ليبلغ العجز 1552.5 مليون دينار بالمقارنة مع عجز عام 2021 الذي بلغ 1703.6 مليون دينار وكنسبة من إنتاج المحلي الإجمالي بلغ العجز المالي الكلي لعام 2022 نسبة نسبة 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 5.4% لعام 2021.

وجاء التحسن في العجز كمحصلة لارتفاع الإيرادات العامة (المحلية والمنح الخارجية) بنسبة 9.7% وارتفاع النفقات العامة بنسبة 6.2% عن عام 2021.

1. الإيرادات العامة

بلغت الإيرادات العامة المحلية خلال عام 2022 ما قيمته 8121.9 مليون دينار مقابل 7324.9 مليون دينار لعام 2021 أي بارتفاع مقداره 797.1 مليون دينار وبنسبة 10.9%، ووصلت تغطية الإيرادات المحلية للنفقات العامة الجارية ما نسبته 90.7% (نشرة وزارة المالية).

ويعود سبب ارتفاع الإيرادات المحلية إلى إرتفاع إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بحوالي 128.8 مليون دينار لتصل إلى ما قيمته 4167.5 مليون دينار خلال عام 2022 وارتفاع تحصيلات ضريبة الدخل والأرباح بما قيمته 368.6 مليون دينار لتصل إلى ما قيمته 1548.2 مليون دينار خلال عام 2022 أي أن اجمالي الدخل من الضرائب (أرباح ومبيعات) وصل إلى 5715.7 مليون دينار.

وباحتساب نسبة ضريبة المبيعات من إجمالي الدخل من الضرائب تجد أنها تشكل ما نسبته 72.91% وضريبة الدخل تقريبا 27.09%، وهذا يعني أن الهرم الضريبي لدى الاقتصاد الأردني مقلوب؛ مما يعني هناك خللاً لا بد من تداركه حيث أنه يجب أن تكون نسبة ضريبة الدخل والأرباح أعلى من هذه النسبة؛ فارتفاع ضريبة المبيعات يعني أن الإيرادات الضريبية أكثر من 70% منها من المواطن بغض النظر عن مستواه المادي فقيرا كان أم غني لأن هذه الضريبة يدفعها جميع المواطنين.

وأما انخفاض ضريبة الدخل فهذا مؤشر على أن الدخل الخاضع للضريبة وخصوصا من القطاع الخاص أدنى مما هو مطلوب ومتوقع أو أن هناك تهربا ضريبيا كبير وفي كلا الحالتين النتيجة النهائية تكون سيئة على الاقتصاد.

وقد ارتفعت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بحوالي 28.9 مليون دينار، لكن بالمقابل انخفضت الضريبة على التجارة والمعاملات الدولية بقيمة 105.3 مليون دينار. وبلغت المنح الخارجية خلال العام 2022 ما مقداره 792.2 مليون مقابل 803.3 مليون دينار لعام 2021 وذلك بانخفاض مقداره 11.1 مليون دينار وبنسبة مقدارها 1.9%.

2. النفقات العامة

ارتفعت النفقات العامة خلال عام 2022 بحوالي 607.8 مليون دينار لتصل إلى 10466.6 مليون دينار أي ما نسبته 6.2%عما كانت عليه عام 2021 حيث بلغت 9858.8 مليون دينار عام 2021 وكان السبب في هذا الارتفاع هو ارتفاع النفقات الجارية بمقدار 233.7 مليون دينار أو ما نسبته 2.7% عما كانت عليه عام 2021 وارتفعت النفقات الرأسمالية بمقدار 374.1 مليون دينار أي ما بنسبة مقدارها 32.9% عن عام 2021.

3. النفقات الجارية

بلغت النفقات الجارية خلال العام 2022 ما مقدراه 8954.3 مليون دينار بالمقارنة مع 8720.6 مليون دينار خلال عام 2021 أي بارتفاع مقدراه 233.7 مليون دينار ما نسبته 4.0% في عام 2021، وشكلت النفقات الجارية فعليا ما نسبته 98.3% من المخصصات المقدر لها في في قانون الموازنة العامة لعام 2022 وما نسبته 26.6% من الناتج المحلي الإجمالي وبلغت نسبتها 85.6% من إجمالي الانفاق العام، وقد غطت النفقات غير المرنة من النفقات الجارية ما نسبتها86.7% من إجمالي النفقات الجارية أي أن النفقات المرنة كانت فقط 13.3%؛ و وصلت النفقات الرأسمالية 1512.3 مليون دينار .

4. ميزان النفقات والايرادات بين العجز و الوفر

أسفرت نتيجة المالية العامة للحكومة المركزية خلال عام 2022 عن عجز مالي بعد المنح مقدراه 1552.5 مليون دينار مقارنة بعجز مقدراه 1730.6 مليون دينار لعام 2021، في حين كان العجز قبل المنح الخارجية 2344.7 مليون دينار لعام 2022 مقابل عجز مقدراه 2533.9 مليون دينار لعام 2021.

وقد كانت نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 4.6% مقارنة بنسبة عجز 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021.

ثالثا: عجز الحساب التجاري

سجل عجز الحساب التجاري الجاري (متضمن المنح) ما مقدراه 2953 مليون دينار أي ما نسبته 8.8%من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2022 مقارنة مع عجز مقدراه 2639.5 مليون دينار ما نسبته 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021.

أما العجز باستثناء المنح فقد أظهر ارتفاعا ليصل الى 12.7% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 مقارنة مع 12% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021.

مكونات الايرادات المالية خلال 2019-2022:

	2019	2020	2021	2022
الإيرادات الضريبية	4680.8	4958.6	5626.9	6047.9
النسبة إلى الإيرادات المحلية	%67.2	%79.5	%76.8	%74.6
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%14.8	%16.0	%17.6	%18
الإيرادات الأخرى	2276.1	1272.1	1690.4	2069.1
النسبة إلى الإيرادات المحلية	%32.7	%20.4	%23.1	%25.5
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%7.2	%4.1	%5.3	%6.1

مؤشرات النفقات العامة بالمليون دينار خلال 2019-2022:

	2019	2020	2021	2022
النفقات الضريبية	7897.2	8388.5	8720.6	8954.3
النسبة إلى الإيرادات المحلية	%89.6	%91.1	%88.5	%85.6
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%2.5	%27.1	%27.2	%26.6
النفقات الرأسمالية	915.5	822.8	1138.2	1512.3
النسبة إلى إجمالي الإنفاق	%10.4	%8.9	%11.5	%14.4
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%2.9	%2.7	%3.6	%4.5
إجمالي الإنفاق	8812.7	9211.3	9858.8	10466.6
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%27.9	%29.8	%30.8	%31.1

المصدر: وزارة المالية، نشرة مالية الحكومة، كانون الثاني 2022.

رابعا: الدين العام

شهد إجمالي الدين العام للحكومة بشقيه الداخلي والخارجي بما فيه دين الضمان الاجتماعي ارتفاعا في نهاية 2022 بما مقداره 2723.5 مليون دينار ليبلغ 38490.2 مليون دينار (38.4902 مليار دينار) ، وارتفع بمقدار 2.5 نقطة مئوية ليبلغ 114.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 111.7% من الناتج نهاية 2021.

وجاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع كل من الدين الداخلي والخارجي حيث ارتفع الدين الداخلي بمقدار 1319.7 مليون دينار ليبلغ 21597.2 مليون دينار أي (64.1% من الناتج المحلي الإجمالي)، وارتفع الدين الخارجي بمقدرا 1403.8 مليون دينار ليصل إلى 16911.00 مليون دينار (50.2% من الناتج المحلي الإجمالي).

وقد بلغ مجموع أقساط الدين العام لعام 2022 (2234.2 مليون دينار)، وفوائد الدين 468.1 مليون دينار بمجموع إجمالي للأقساط مقدراه 2702.3 مليون دينار في حين بلغت أقساط الدين في عام 2021 (1349.6 مليون دينار) وفوائد الدين 426.3 مليون دينار بمجموع إجمالي الأقساط والفوائد مقدراه 1775.9 مليون دينار(المصدر التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني لعام 2022).

خامسا: البطالة

بلغ معدل البطالة خلال عام 2022 (22.8%) مقارنة بـ (24.1%) عام 2021 منخفضا بما نسبته 1.3% وقد توزعت البطالة (20.6% للذكور و31.4% للإناث)، أما وفقا للفئة العمرية فقد سجل أعلى معدل بطالة في الفئة العمرية من 15–19 سنة حيث بلغ 53.3%.

أما على مستوى المحافظات فقد كانت محافظة المفرق هي الأعلى من حيث البطالة حيث بلغت فيها 27.4%، وكانت محافظة مادبا أقل نسبة في البطالة، حيث بلغت 21%.

أما على المستوى التعليمي فكانت أعلى نسبة بطالة لحملة شهادة البكالوريوس، حيث بلغت نسبتها 27.6% مما يعني عدم موائمة مستوى العمل لمخرجات النظام التعليمي في المملكة وعدم توافقها مع احتياجات السوق وهذا يحتم على صانعي القرار في التعليم العالي إعادة النظر في التخصصات المطروحة في الجامعات والخطط الدراسية، حتى تتوائم مع احتياجات سوق العمل المحلي والخارجي وتقلل من نسب البطالة؛ ويمثل ذلك إنذار لصانعي القرار في التعليم العالي بأن هنالك انفاق هائل على هؤلاء الخريجين يذهب دون جدوى بالإضافة إلى السنوات التي يقضيها الطالب وهو على مقاعد الدراسة دون أن يجد فرصة عمل بعد تخرجه.

لذلك لا بد لصانعي القرار في التعليم العالي من دراسة احتياجات سوق العمل بالتوافق مع قيادات العمل كغرفة الصناعة والتجارة وجمعيات رجال الأعمال والنقابات وكل من له علاقة بسوق العمل ودراسة احتياجات الأسواق الخارجية. ولا بد من مواكبة التطور حتى يكون الخريج لديه دراسة وخبرة كافية لمتطلبات السوق التقنية التي تؤهله لدخول سوق العمل.